المبحث الأول

أهمية الاستثمار قصير الأجل

المبحث الأول
أهمية الاستثمار قصير الأجل

فى الواقع نجد أن المصارف الإسلامية تركز فى توظيف الموارد المتاحة للتوظيف على الاستثمار قصير الأجل وذلك يظهر جلياً وبوضوح من خلال معظم القوائم المالية المنشورة وتقارير مجلس الإدارة ، وذلك لأن أكبر مصدر لهذه الموارد هو الودائع الحرة قصيرة الأجل ، وأيضاً من أجل العمل على إيجاد السيولة اللازمة تحسباً لأى طارئ مثل السحب المفاجئ ونتيجة أى ظروف طارئة ويناقش هذا المبحث:

أولا : ضرورة تطبيق قاعدة توافق الآجال فى الودائع القصيرة :

يحرص المصرف الإسلامى على ضرورة توافر السيولة المطمئنة التى تجعله فى وضع مطمئن عند حدوث سحب متوقع أو غير متوقع للودائع الموجودة لديه ، ولذلك لابد أن يحرص على أن تكون مدة الاستثمار موافقة على قدر الإمكان للمدة القانونية لانتهاء الودائع أى لابد أن توافق آجال الاستثمار مع آجال الودائع، ولكن فى نفس الوقت لابد من الحرص على تحقيق الربحية المناسبة ، ومن المعلوم أنه كلما زادات السيولة كلما نقصت فرص الربحية ، ولذا يتعين على المصرف المفاضلة الدقيقة بين اعتبار السيولة وبين المقدرة على تحقيق ربحية[1] ويتطلب الأمر كذلك حسن إختيار الإستثمارات القصيرة الأجل التى تحقق أرباح فى أجل قصير ، ويضع المصرف فى اعتباره أيضاً الظروف الاقتصادية التى يزاول فيها نشاطه ، ولابد فى نفس الوقت من أن يحرص المصرف الإسلامى على ضرورة عدم تعطيل الأموال وحبسها عن الاستثمار إلا للضرورة القانونية والفنية كما أن احتفاظ البنك بأرصدة نقدية مملوكة له وحال عليها الحول يخضعها للزكاة بمعدل ٢,٥٪ منها[2].

والمصرف الإسلامى غالباً مايسمح لصاحب الوديعة الاستثمارية أن يسحبها قبل حلول أجلها اذا طلب ذلك حرصاً على استمرار الثقة فى المصرف وأيضاً تقديراً لظروف الثقة فى المصرف وأيضاً تقديراً لظروف المتعامل معه ، وذلك مما يجعل الودائع الاستثمارية تعتبر عملياً إلى حد كبير فى عرف السيولة أموالاً تحت الطلب فى أى وقت ويرى الباحث أنه يجب أن يكون العرف السائد بين المصرف الإسلامى وبين أصحاب الودائع هو الإلتزام بمدة الوديعة وعدم سحبها فى أى وقت يشاء صاحبها. وذلك مما يساعد المصرف على وضع استراتيجية لاستثمار أموال المودعين تتفق وآجال الودائع واحتمالات عدم تجديد جزء منها، وكلما كان المصرف ملتزما بشرع الله وناجحاً فى تحقيق أهدافه

---

(١) انظر ، د/ محمد زكى شافعى ، (مقدمة فى النقود والبنوك) ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٦ ، ص٢٧٩ / ٢٨١ ، وأيضاً ، الوزير فرج الوزير ، (الائتمان المصرفى علما وعملا) ، معهد الدراسات المصرفية بتجارة الإسكندرية .

(٢) انظر ، د/ محمد عبد الحليم عمر ، (الاحتياط ضد مخاطر الائتمان فى الاسلام بالتطبيق على البنوك الاسلامية) ، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية ، مركز صالح كامل وتجارة الأزهر ، العدد ٥ ، ١٩٨٥ ، ص٨٦ ، ٨٧ .

كلما ازدادت الثقه به وازداد إقبال المودعين عليه وقلت احتمالات تعرضه لأزمة سيولة لإقبال المودعين على سحب ودائعهم . ولقد قامت المصارف الإسلامية بصفة عامة بالإتجاه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل فى الداخل والخارج ، محاولة بذلك تطبيق قاعدة توافق الآجال فى الودائع القصيرة ، ويظهر ذلك بالنظر إلى الميزانية المجموعة لعشرين مصرفاً إسلامياً أعضاء بالاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية عن عام ١٤٠٨هـ (الاصول) : ـ وذلك مايوضحه الجدول التالى[١].

الأهمية النسبية للاستثمار قصير الأجل

البيان	المبلغ بالمليون دولار	الوزن النسبى ٪
توظيف إسلامى قصير الأجل	٤٠٩,٩	٦٩
توظيف إسلامى متوسط وطويل الأجل	٧٠٧,٧	١٠
متاجرة واستثمارات فى عقارات	١٤٩٨,٢	٢١
الإجمـــالى	٧١١٥,٨	١٠٠

ومما سبق يتبين أهمية الاستثمار قصير الأجل فى المصارف الإسلامية تطبيقاً لقاعدة توافق الآجال فى الودائع القصيرة .

ثانيا : الاضطرار لاستثمار بعض الودائع الطويلة فى استثمار قصير تحسباً للسحب المفاجئ :

نظراً لما سبق ذكره من ضرورة حرص المصرف الإسلامى إلى وجود سيولة مطمئنة ، فإن بعض المصارف قد تضطر إلى استثمار بعض الودائع الطويلة الأجل فى استثمار قصير الأجل ، وأيضاً تضطر إلى استثمار جزء من مواردها الذاتية (التى يجب أن يكون استثمارها طويل الأجل) فى استثمار قصير الأجل وذلك تحسباً للسحب المفاجئ ، وأيضاً ربما لخوفها من أن تزيد استثماراتها طويلة الأجل فى مشروعات وشركات قد تتعرض لخسائر أو قد تستمر فترة طويلة حتى تبدأ فى تحقيق الربح مما يؤثر على السيولة فى المصرف .

ونظراً لعدم توافر البيانات التفصيلية عن الودائع طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية بصفة عامة ، وتوافر بيانات عن حقوق الملكية (الموارد الذاتية) والاستثمار طويل الأجل بكثير من المصارف الإسلامية، فلقد رأى الباحث عمل جدول يوضح فية هذه البيانات لبعض المصارف الإسلامية للتدليل على قلة الاستثمار طويل الأجل بالنسبة لحقوق الملكية كما يلى :

---

(١) انظر ، (دليل البنوك الإسلامية) ، الجزء الاول ، مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ١٩٩٠ ، ص٢٢ .

الموارد الذاتية والاستثمار طويل الأجل
فى بعض المصارف الإسلامية عن العام المالى
١٤٠٩هـ/١٩٨٩م (١)

اسم المصرف	حقوق الملكية	الإستثمار طويل الأجل	النسبة المئوية للإستثمار/ الملكية	نوع العملة
-المصرف الإسلامى الدولي للإستثمار والتنمية / مصر	١١٢,١٦	١١,١	٩,٩	جنيه مصرى
- بنك فيصل الإسلامى المصرى	١٠٨,٨	٦١,٢	٥٦,٣	دولار امريكى
- بنك دبى الإسلامى	٢٢٤,٩	٤٦,٦	٢٠,٧	درهم
-البنك الإسلامى الاردنى	١٢,١	٠,٣	٣,٤	دينار
- مصرف قطر الإسلامى	١٤٨,٧	١٥,٦	١٠,٥	ريال
- مصرف فيصل الإسلامى -البحرين	٤٧,٨	٧	١٤,٦	دينار
-البنك الإسلامى السودانى	٤٦,٤٩	٩,٣	٢٠,٠	جنيه سودانى
- بنك التقوى / البهاما	١٩,٩٥	١١,٥٧	٥٨,٩	دولار
- بنك التمويل السعودى التونسى	٢٦,٩٢	٧,٨	٢٩	دولار
-بنك فيصل السودانى	١٣٤,٧	٣٠,٤	٢٢,٦	جنيه سودانى

(القيمة بالمليون حسب نوع العملة)

من هذا الجدول يتضح مايلى :-

- أن النسبة المئوية للاستثمار طويل الأجل / حقوق الملكية ، بلغت ٤و٢٪ فى البنك الإسلامى الأردنى وهى أقل نسبة ، وأعلى نسبة هى ٩و٥٨٪ فى بنك التقوى / البهامس .

- أن المتوسط العام لنسبة الاستثمار طويل الأجل / حقوق الملكية (بالنسبة للمصارف المذكورة بالجدول) بلغت ٢و٢٧٪ .

- ومما سبق يتضح أن بعض المصارف الإسلامية تضطر لاستثمار جزء من مواردها طويلة الأجل فى غير الاستثمارات طويلة الأجل ، وارتفاع نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل بصفة عامة فى المصارف الإسلامية يرجح استثمار جزء من الموارد طويلة الأجل (ودائع طويلة الأجل ، حقوق ملكية) فى الإستثمار قصير الأجل .

---

(١) المصدر : (مؤشرات المصارف الإسلامية) ، المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية والمعهد العالمى للفكر الإسلامى ، القاهرة، ١٩٩٣ ص٢٢٣ ، ٢٢٤ .

- ومن أمثلة المصارف التى تستثمر جزء ضئيلاً جداً من مواردها طويلة الأجل فى استثمار طويل الأجل: بنك البركة الدولية المحدودة / لندن حيث بلغت نسبة التوظيف طويل الأجل إلى مجموع التوظيفات ١, ٪ فقط فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥[١]. وبلغت نسبة التوظيف قصير ومتوسط الأجل إلى مجموع التوظيفات ٩٩,٩٪ فى عامى ١٩٨٤ م، ١٩٨٥م[٢].

وذلك فى حين تبلغ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الموارد ٩, ٢٧٪ عام ١٩٨٤، ٩, ٢٩٪ عام ١٩٨٥[٣].

- وماسبق يعنى أن ارتفاع نسبة التوظيف قصير ومتوسط الأجل وانخفاضها فى التوظيف طويل الأجل على الرغم من ارتفاع نسبة حقوق الملكية وليس راجعاً إلى انخفاض مصادر التمويل الطويلة، وإنما قد يرجع لاضطرار المصرف لذلك ربما لحداثته أو إلى الاستراتيجية الاستثمارية للبنك.

ثالثا : استثمار الودائع تحت الطلب :

الودائع تحت الطلب هى الودائع الجارية (الحسابات الجارية) وهى تتحصل فى التزام مصرفى بالدفع عند الطلب. ويحتفظ الأفراد والمشروعات بأرصدتهم النقدية فى صورة ودائع جارية لدى البنوك بقصد استعمالها كأداة لتسوية الالتزامات عن طريق التعامل بالشيكات[٤]، أو أوامر دفع أو أية وسيلة من وسائل الدفع، أى يحق لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها بمجرد الطلب فى أى وقت، ولكن لايستحق أى أرباح استثمار. وإن كان يمكن للمصرف أن يقدم بعض المزايا لأصحاب الحسابات الجارية فقد نصت فتوى هيئة الرقابة الشرعية بيت التمويل الكويتى على مايلى : (يجوز تخصيص أصحاب الحسابات الجارية من فئة معينة أو إطلاقاً بعض المزايا على سبيل " الجوائز أو الهدايا " على أن لايكون ذلك مشروطاً ولاملحوظاً عند فتح الحساب)[٥].

ومن الناحية العملية لايتم سحب الودائع تحت الطلب كلها فى وقت واحد كما يتم تغذيتها بايداعات جديدة بصفة مستمرة مع السحب منها، ولذا يتبقى جزء كبير بصفة دائمة كرصيد لهذه الودائع (الحسابات الجارية) ولكن ذلك يوجب أيضاً الحذر والاحتفاظ دائماً بجزء منها فى صورة سيولة نقدية تحسباً لأى ظروف، وأيضاً توظيف الجزء الآخر حتى لايبقى معطلاً فى استثمار قصير الأجل

---

(١) انظر، المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية، مركز الاقتصاد الإسلامى بالمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، القاهرة، جدول رقم ٨، ص٢٦.

(٢) انظر المرجع السابق، جدول رقم ٩، ص٢٨.

(٣) انظر، المرجع السابق، جدول رقم ٢، ص١٣.

(٤) انظر، د/ محمد زكى شافعى، مرجع سابق، ص٢٦١.

(٥) بيت التمويل الكويتى، (الفتاوى الشرعية فى المسائل الاقتصادية)، الجزء الثانى، الطبعة الاولى، ١٤٠٧هـ، ص٩٨.

حتى يتم استرجاعه مع أرباحه فى أقرب وقت ممكن ثم إعادة توظيف الجزء الذى يسترد منه وهكذا . وفى الميزانية المجموعة لعشرين مصرفاً إسلامياً أعضاء بالاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية عن عام ١٤٠٨ هـ بلغت الحسابات الجارية مايعادل ٣, ١٠٤٤ مليون دولار بنسبة ٧, ١٠٪ من مجموع الخصوم وبنسبة ٥, ١٢٪ من إجمالى الموارد المتاحة للتوظيف[١].

وهذا المعدل للحسابات الجارية تؤكده دراسة أجريت بمركز الاقتصاد الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بمصر عن عشرين مصرفاً إسلامياً فى عام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ .

كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١) انظر ، (دليل البنوك الإسلامية) ، مرجع سابق ، ص٢١ .

نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالى الودائع [1]

رصيد الحسابات الجارية / إجمالى أرصدة الحسابات الجارية والادخارية والاستثمارية

اسم البنك	١٩٨٥ ٪	١٩٨٤ ٪	ملاحظات
البنك الإسلامى	—	—	لاتوجد حسابات
بنك البركة الإسلامى - البحرين	—	—	جارية
مصرف فيصل الإسلامى - البحرين	١,٥	٢,١	
بيت الاستثمار الإسلامى الأردنى	٢,٥	١٠,٨	
بنك فيصل الإسلامى المصرى	٢,٩	١٥,٩	
بيت التمويل السعودى التونسى	٦,٦	١,٢	
بنك ناصر الاجتماعى	٧,١	٥,٨	
بنك البحرين الإسلامى	٧,٣	١٤,٥	
المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية	٨,٢	١٤,٢	
بيت التمويل الكويتى	١٦,٨	٩,٤	
البنك الإسلامى الدولى - التركى	٢٩,٣	٩,٨	
مصرف قطر الإسلامى	٣٢,٠	٥٣,٤	
بنك فيصل الإسلامى السودانى	٦٦,٣	٦٤,٦	
بنك التضامن الإسلامى السودانى	٧٢,٢	٥٩,٨	
بنك غرب السودانى الإسلامى	٧٢,٧	—	باشر نشاطه آخر٨٤
بنك التنمية التعاونى السودانى	٧٨,٦	٦٦,٧	
البنك الإسلامى السودانى	٨٢,٠	٧٧,٩	
بنك دبى الإسلامى	غير متاح	١٦,٩	
البركة الدولية المحدودة - لندن	غير متاح	غير متاح	
متوسط النسبة على مستوى البنوك	١٠,٤	١٦	

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالى الودائع بدرجة كبيرة بحيث وصلت فى بعض المصارف نسبتها أكبر نسبة فى إجمالى الودائع كما يلى :-

---

(١) انظر ، (المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية) ، مرجع سابق ، جدول رقم ٦ ، ص٢٢ .

- مصرف قطر الإسلامى ٤, ٥٣٪ عام ٨٤ .
- بنك فيصل الإسلامى السودانى ٦, ٦٤٪ عام ١٩٨٤ ، ٣, ٦٦٪ عام ١٩٨٥.
- بنك التضامن الإسلامى السودانى ٨, ٥٩٪ عام ١٩٨٤ ، ٢, ٧٢٪ عام ١٩٨٥
- بنك غرب السودان الإسلامى ٧, ٧٢٪ عام ١٩٨٥ .
- بنك التنمية التعاونى السودانى ٧, ٦٦٪ عام ١٩٨٤ ، ٦, ٧٨٪ عام ١٩٨٥ .
- البنك الإسلامى السودانى ٩, ٧٧٪ عام ١٩٨٤ ، ٨٢٪ عام ١٩٨٥ .
- كما يتضح أيضا أن متوسط النسبة على مستوى البنوك ١٦٪ عام ١٩٨٤ ، ٤ ,١٠٪ عام ١٩٨٥ .

وماسبق يؤكد أهمية استثمار جزء من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) فى التوظيف قصير الأجل .

رابعا : إيجاد نظام بديل عن نظام Over Night :

نظام Over Night هو نظام يعتمد على حساب النمر وذلك بحساب الفوائد عن المبالغ الموجودة عن كل يوم مكث فيه المبلغ ولو يوم واحد فقط ، فلو اقترض بنك من بنك آخر مبلغاً على أن يسدده ثانى يوم فيتم حساب فائدة متفق عليها للبنك الدائن على البنك المدين ، أى أن البنك الربوى يوظف مال فائض لديه لمدة قصيرة ويأخذ على ذلك فائدة ، وهذا مالا يستطيع عمله المصرف الإسلامى ولابد أن يكون هناك بديل لنظام Over Night بحيث يمكن للمصرف الإسلامى التوظيف الحلال لفائض الأموال لديه والتى يمكن تحويلها لسيولة بسرعة ويسر وسوف يتم ذلك بشئ من التفصيل فيما بعد ، وبذلك يمكن أن يكون الاستثمار قصير الأجل أحد البدائل عن نظام Over Night.